



بيان صحفي

حماية يطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية في وفاة الأسير السايح

يدين مركز حماية لحقوق الإنسان بشدة ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من عملية اعدام منظمة وبدم بارد للأسير بسام السايح ويؤكد على ضرورة أن تتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة، واخضاعها للتحقيق من قبل جهة دولية محايدة باعتبارها جريمة كاملة الأركان وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويعتبر المركز هذه الجريمة شاهداً حياً على ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات، وسوء المعاملة والتعذيب، على يد سجانهم، واخضاعهم لممارسات وأعمال تنال من كرامتهم وإنسانيتهم خصوصاً الأهمال الطبي واستخدامهم كحقل للتجارب الطبية.

فقد أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساء أمس الأحد الموافق ٢٠١٩/٩/٠٨ عن وفاة الأسير في بسام السايح "٤٧ عاماً" من محافظة نابلس في الضفة الغربية المحتلة سجون الاحتلال الإسرائيلي في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان يعاني من مرض سرطان العظام وسرطان الدم وضعف في عضلات القلب و تضخم في الكبد و تجمع للمياه على رئتيه، وقد استشهد السايح في مستشفى "أساف هروفيه" الإسرائيلي، بعد تدهور وضعه الصحي جراء الإهمال الطبي ورفض سلطات الاحتلال تلقيه العلاج.

يذكر أن حوالي ٧٠٠ أسير يعانون في سجون الاحتلال الإسرائيلي من أوضاعاً صحية صعبة، منهم ما يقارب (١٦٠) أسيراً بحاجة إلى متابعة طبية حثيثة.

والشهيد السايح لم يكن أول ضحايا سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها إدارة مصلحة سجون الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، حيث سبق الأسير السايح العشرات من الأسرى نتيجة سياسة الإهمال الطبي مما أدى إلى ارتفاع عدد شهداء الأسرى في سجون الاحتلال لـ (٢٢١) شهيداً منذ عام ١٩٦٧، هذا بالإضافة للعشرات ممن أفرج عنهم وفاقوا الحياة بسبب تدهور أوضاعهم الصحية وعدم تلقيهم رعاية صحية داخل السجون الإسرائيلية.

تأسس مركز حماية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٢م بمبادرة من نخبة من المحامين والمهتمين بالحقوق الفلسطيني كمفهوم شامل، ويسعى إلى حماية هذا الحق والدفاع عنه في ضوء المبادئ والحقوق التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية، والعمل ضمن مبدأ الشراكة والتكامل مع المؤسسات وجهات الاختصاص.

مركز حماية لحقوق الإنسان Hemaya Center for Human Rights



مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في تعاملها مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين فإنه يطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية في وفاة السايح للوقوف على الظروف التي أدت لوفاته أثناء الاعتقال، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على دولة الاحتلال وإلزامها باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وبمعاملة المعتقلين معاملة إنسانية تتسجم مع معايير الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة في العام ١٩٥٥، والمعايير الدولية الأخرى ذات العلاقة.

"انتهى"

٢٠١٩/٠٩/٠٩

